

مدير إذاعة جزائرية تحت الرقابة القضائية بسبب فتح جراح الحرب الأهلية

وقال عضو هيئة الدفاع سعيد زاهي "بهذا الشكل نحن نعود إلى مرحلة ممارسات سابقة، ممارسات القوي غير دستورية، ومثل هذه الممارسات هي التي خرجت منها الشعب الجزائري في الحراك"، مستغرباً من أن يتم استدعاء صحفي في ظل الدستور الجديد الذي لم يمض سوى شهرين فقط على دخوله حيز النفاذ، قيل إنه يكرس الحريات وحرية الصحافة".

**الصحافي إحسان القاضي
مثل أمام القضاء على إثر
الشكوى التي تقدم بها
وزير الاتصال عمار بلحيمر
بسبب مقال**

وأفادت النيابة العمومية الثلاثاء عن الصحافية في إذاعة "راديو أم" كترزة خطو التي تم توقيفها الجمعة ووضعها رهن الحبس تحت النظر. وذكرت الإذاعة على موقعها أنه "تم الإفراج المؤقت عن كترزة خطو بعد محاكمتها بإجراء المشول الفوري مع تأجيل جلسة محاكمتها إلى 25 مايو". وأضافت أن ذلك جاء بعد الإغماء الذي تعرضت له الصحافية ما جعل المحامين يطالبون بتأجيل الجلسة، وهو ما قبلته المحكمة.

وبحسب المادة 46 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، فإنه "يعاقب بالسجن من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات كل من يستعمل من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أي عمل آخر، جراح المأساة الوطنية أو يعتد بها للمساس بمؤسسات الجمهورية، أو لإضعاف الدولة، أو للإضرار بكرامة أعوانها الذين خدموها بشرف، أو لتشويه سمعة الجزائر في المحافل الدولية".

وكان وزير الاتصال رفع شكوى ضد إحسان القاضي بعد نشره مقالا يطالب فيه بقبول مشاركة حركة "رشاد" الإسلامية في الحراك في حين صنفها السلطات الجزائرية في خانة الإرهاب. وكتب القاضي في 23 مارس الماضي على موقع "راديو أم" المستقل على الإنترنت "لقد دخل الشك ويدات شياطين التسعينات تستيقظ من جديد"، لكنه قال إنه لا ينبغي نبذ مؤيدي "رشاد". فيما عير الكثير من الناشطين والحقوقيين عن مواقفهم من أن "حركة رشاد" ربما تستخدم الحراك من أجل تحقيق أجندة خاصة بها.

واستدعي القاضي للتحقيق في مارس الماضي وأبلغه وكيل الجمهورية بأنه حر ويمكنه المغادرة، وأنه لا توجد في الوقت الحالي قضية مسجلة ضده، وأنه سيعيد استدعاءه في وقت لاحق حين يتطلب الأمر.

الجزائر - قرر القضاء الجزائري الثلاثاء وضع الصحافي إحسان القاضي تحت الرقابة القضائية بعد شكوى تقدم بها وزير الاتصال، بحسب ما أفادت إذاعة "راديو أم" وموقع "مغرب إيمرجنت" اللذان يديرهما والقريبان من الحراك.

وكتب موقع "مغرب إيمرجنت" أن "قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي امحمد (بالعاصمة) أمر بوضع الصحافي ومدير راديو أم ومغرب إيمرجنت، تحت الرقابة القضائية".

وذكر موقع "راديو أم" أن الجهات الأمنية وجهت استدعاء للصحافي المعروف الأثني، وطلبت منه الثلاثاء "الحضور فوراً لتقديمه أمام النيابة في إجراء استعجالي".

وبحسب المحامية فتحة رويبي، أحد وكلائه، فإن "إحسان القاضي مثل أمام وكيل الجمهورية بمحكمة سيدي امحمد بحضور هيئة الدفاع على إثر الشكوى التي تقدم بها وزير الاتصال" عمار بلحيمر وهو أيضا المتحدث باسم الحكومة. وأضافت المحامية على صفحتها على فيسبوك أن الصحافي ملاحق بتهم "تشر وترويح أخبار كاذبة من شأنها المساس بالوحدة الوطنية والتشويش على الانتخابات وفتح جراح المأساة الوطنية"، في إشارة إلى الحرب الأهلية (1992 - 2002) والتي طوت المصالحة الوطنية صفحاتها.

إدانة أوروبية لأنقرة لانتهاكها حقوق صحافيين

وحكم على أنقرة بدفع 5750 يورو لأحد الصحافيين عن الضرر المادي و14 ألف يورو لكل منهما عن الضرر المعنوي و2250 يورو لكل منهما أيضا عن التكاليف والنققات.

وتدين المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا بانتهاكها بحقوق الإنسان التي ارتكبت بشكل خاص بعد محاولة الانقلاب في يوليو 2016 والتي أعقبها حملة تطهير كبرى في صفوف الجيش والقضاء والإعلام. وادانت المحكمة تركيا مطلع مايو الحالي في قضيتين منفصلتين لانتهاكها حرية تعبير صحافية وناطقة في البرلمان، وذلك في إطار الانتقادات الدولية المتزايدة لأنقرة في ملف حقوق الصحافيين والحريات.

واعتبرت قضاة الهيئة القضائية لمجلس أوروبا بالإجماع في القضية الأولى وبالغالبية في القضية الثانية، أن تركيا انتهكت المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تكفل حرية التعبير. ويتعلق الالتماس الأول الذي قدمته بانو جوفين وهي صحافية شهيرة في تركيا، بأمر قضائي مؤقت "يحظر بث ونشر في جميع وسائل التواصل معلومات تتعلق بتحقيق برلماني في مزاعم فساد موجهة ضد أربعة وزراء سابقين" في 2013.

مسجلة". ووجهت السلطات التركية اتهامها للصحافيين "بتحميل البريد الإلكتروني للوزير المعني بيرات البيروق أردوغان". وتم نشر رسائل البريد الإلكتروني الشخصية هذه التي تمت قرصنتها عام 2016، من قبل مجموعة تسمى "ريد هاك" على موقع ويكيليكس.

**المحكمة الأوروبية اعتبرت
أن تركيا انتهكت الحق
في حرية الصحافيين
وأمنهما اللذين لم يستند
اعتقالهما إلى أسباب معقولة.**

واعتبرت قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإجماع أن تركيا انتهكت في الوقت نفسه "الحق في الحرية وأمن الصحافيين اللذين لم يكن اعتقالهما يستند إلى أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابهما مخالفة". كما انتهكت، بحسب المحكمة، حريتهما في التعبير التي حرما منها "بسبب انشغالهما الصحافية".

ومن جانب آخر، أدانت المحكمة تركيا لحرامتهما ومحاميهما من "الوصول إلى الملف دون مبرر مقبول".

بروكسل - ادانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا بسبب انتهاكها لحقوق صحافيين وضعا قيد الحجز الاحتياطي بعدما نشرنا رسائل بريد إلكتروني للوزير السابق بيرات البيروق، صهر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ظهرت على موقع ويكيليكس.

وقضت المحكمة الأوروبية بدفع الحكومة التركية نحو 40 ألف يورو كتعويض للصحافيين تونكا إيلكر أوغريتين وماهر قنات المعروفين بارائهما المنتقدة لسياسات الحكومة التركية، وقد تم وضعهما قيد الحجز الاحتياطي بتهمة "الانتماء إلى منظمة إرهابية".

وقالت المحكمة، وهي أعلى هيئة قضائية لدى مجلس أوروبا الثلاثاء، إن "وضع أصوات منتقدة قيد الحجز الاحتياطي يؤدي إلى آثار سلبية متعددة، للأشخاص الموقوفين وللمجتمع بأسره"، وأضافت أن "فرض إجراء يؤدي إلى الحرمان من الحرية، كما كان الوضع في هذه الحالة، له تأثير كبير على حرية التعبير عبر تهريب المجتمع المدني وإسكات الأصوات المعارضة".

وتم اعتقال الصحافيين من ديسمبر 2016 حتى ديسمبر 2017 بتهمة "انتمائهما إلى منظمة إرهابية

الخطاب الدرامي يحل مكان الإعلامي في تنوير الرأي العام

المسلسلات المصرية تقنع الجمهور
بما فشلت فيه وسائل الإعلام



رسائل الدراما أكثر سلاسة وبساطة

الحكومة شعرا "ليس كل ما يعرف يُقال". والعُز الوحيد للإعلام في هذه النقطة أنه كان يتشدد بالمعلومة التي يستطيع من خلالها زيادة جماهيريته وإقناع الناس بأن هناك مشكلات تستوجب التلاحم، وحتى الوجوه الإعلامية التي تستطيع الوصول إلى بعض المعلومات كانت تقدمها في صورة تحليلية أو الإيحاء بانها تكهنت خشية أن تخسر مصادرها أو تقحم نفسها في أزمة مع دوائر صناعة القرار، وصارت أغلب البرامج عبارة عن جلسات للفضضة.

وأشار العالم إلى أن معضلة الكثير من المنابر الإعلامية أنها تعمل دون استراتيجيات واضحة لتوعية الجمهور بالمخاطر، مقابل اهتمامها بقضايا مثيرة بعيدة عن صميم احتياجات الشارع، بعكس بعض المسلسلات التي كان خطها واضحا منذ البداية بانها تستهدف تفكيك الأفكار الخاطئة التي كرسها المنطرون في أذهان الناس، بطريقة سلسة وخطاب تويري موجه إلى كل فئات المجتمع. وظهرت النجاحات التي حققتها الدراما الإعلامية في تغيير قناعات شريحة كبيرة من المجتمع على مستوى حجم التحديات ومعارك الدولة الخفية لتثبيت الأمن والاستقرار، وأكدت أن الإعلام يسير في الطريق الخطأ على صعيد الإدارة والفكر والتوجه والقضايا التي يناقشها، لأنه عندما يحقق أحد المسلسلات نتائج كبيرة عجز الإعلام التقليدي عن أي منها في 30 حلقة فقط، فإن ذلك يكرس الإخفاق. ويعتقد خبراء الإعلام أن التقاف الناس حول شائعات الدراما والنفور من الإعلام يتطلب إعادة تقييم الموقف من الجهات المسؤولة عن إدارة المشهد.

ويقول هؤلاء إن اعتماد الحكومة على الدراما كبديل عن الإعلام في مخاطبة الشارع له تداعيات سلبية مهما عظمت النتائج الراهنة، لأن الرسائل الفنية موسمية، ومع كل نجاح لها قد يترتب عليه السحب من رصيد المنابر الإعلامية، باعتبار أن الناس وجدوا ضالتها في الدراما التي استطاعت ملء الفراغ الذي تركه الإعلام لسنوات.

وما يلفت الانتباه، أن الشركة الحكومية المنتجة لهذا النوع من الدراما، هي ذاتها المهيمنة على النسبة الأكبر من المؤسسات الإعلامية. وما يمكن البناء عليه هو أن نجاح الإعلام في مهمته وانتشاله من أزماته يتطلب وجود التخصصين، فرسائل الدراما وصلت للناس لأنها من صنيعة محترفين في المهنة ويدركون كيفية إدارتها وبني طريقة يمكن أن تؤثر في الجمهور وتجعله يلتفت حولها.

وإذا كانت الحكومة ترغب في تجييش الشارع خلفها والنجاح في معركة الوعي الفكري والدرابية بالمخاطر، فعليها التحرك نحو تصويب مسار الإعلام ليكون موازيا للدراما، لأن الاعتماد على الفن ليكون خطابه أكثر تأثيرا في معركة الكلمة يوسع دائرة الفراغ التي تتنافس على خروج الإعلام من معادلة التنوير.

استطاعت المسلسلات الدرامية بفضل نجومها وقربها من الجمهور، توصيل رسائل سياسية وتوضيح الحقائق للرأي العام، وهي المهمة التي عجزت عنها وسائل الإعلام المتنوعة طيلة السنوات الماضية بسبب سطحية المعالجة.

التنظيمات الإرهابية، ونجح في أن يترك نفس التأثير في الجزء الثاني هذا العام، بتسليط الضوء على جرائم الإخوان وأنصارهم ورسم صورة حقيقية عن المنطرين، وبني طريقة يتم استقطابهم من قبل القيادات، في حين كان الإعلام يناقش قضايا بعيدة عن طموحات السلطة والشارع بداعي سقف الحرية.

وأغرقت الكثير من المنابر الإعلامية نفسها في الدفاع عن الحكومة وإظهار إنجازاتها فقط وجعلتها البطل الوحيد في المشهد مع تهريب خصوصها، بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والسياسية والدينية، وأسفحت المجال لإذاعة تسريبات ضعفت موقفها في تثبيت نظرية المؤامرة وتجييش الشارع خلف مؤسسات الدولة، حتى وجد إعلام الإخوان ضالته في استقطاب الناقمين على عشوائية وفوضى المنابر الرسمية.

**صقوت العالم
للدراما مفعول السحر
في إقناع الناس
بالرسائل بأسلوب شيق**

وقال صقوت العالم أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة إن الفرق الجوهر بين الدراما والإعلام في التأثير، يكمن في أن الكثير من المنابر لم يتغير من جلدها وفق متطلبات المرحلة، واستمر بعضها في الاعتماد على وجوه إعلامية منبوذة من قطاعات عدة. وبالرغم من صدم ما كانت تسوق له من رسائل ومعلومات وفق ما يتاح لها من جهات حكومية، إلا أن الجمهور لم يتفاعل معها، لأنه كان ناقما على المنبر ووجهه وسياساته وأسلوبه. وأضاف العالم في تصريحات لـ "العرب"، أمام هذا النفور، كان للدراما مفعول السحر في إقناع الناس بذات الرسائل عبر أسلوب شيق ومتعمق ومعلوماتي استهداف المشاعر والوجدان، فنجح في المهمة من خلال حيكات فنية قدمت الواقع بطريقة أجبرت الكثيرين على التفاعل والتأثر والتمسك بالأعداء للحكومة وأجهزتها الأمنية، ومراجعة حساباتهم في ما سبق ولم يصدقوه من الإعلام أو يمنحوا أنفسهم الفرصة في التفكير بصحته.

ويرى متابعون أن ميزة الدراما الإعلامية أنها رفعت حاجز السرية عن معلومات كان يفتقدها رجل الشارع والنخبة نفسها، وكانت النتيجة أن المجتمع صار يتسرع بان عليه واجب المشاركة في معركة مواجهة مع الحكومة ضد الإرهاب والمساعدة في عبور التحديات بعد فترة طويلة من رفع

**أحمد حافظ
كاتب مصري**

قررت شركة الإنتاج الفني الحكومية في مصر "سينرجي" تقديم أجزاء جديدة من مسلسلات أمنية وسياسية، مما يعكس طبيعة الدور الذي تقوم به ما تسمى بـ "الدراما الإعلامية" التي نجحت في توصيل رسائل عديدة وأسهمت في تنوير الرأي العام بشأن قضايا الكثير من الأحداث، مقابل إخفاق الإعلام على مدى سنوات في إقناع الجمهور بأهميته.

وناقشت بعض المسلسلات الدرامية في رمضان الماضي، مثل "الاختيار 2"، و"هجمة مرتدة"، و"القاهرة كابول"، قضايا تتعلق بجرائم جماعة الإخوان والإرهاب والمؤامرات الخارجية، ونجحت في تقديم صورة قريبة للراي العام وتحقيق الإصطفاف الوطني وتغيير قناعات الشارع حيال التحديات التي تواجه الدولة المصرية، وهي ملفات لم يستطع الإعلام مناقشتها بحرفية.

وأقنعت الأحداث الدرامية شريحة من الجمهور بأن التضييق على الإعلام المصري لم يكن عشوائيا، لكنه بدأ كعنصر ضروري لدى النظام وله مبرراته الأمنية، وأن المؤامرة التي ترديت في وسائل الإعلام ليست وهما وروجت له مؤسسات حكومية في حينه، لكنها موجودة بالوثائق، وهي موضوعات جاهد الإعلام في إقناع الناس بها وفشل أمام سطحية المعالجة.

وطوال السنوات التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011، وحتى ثورة 30 يونيو 2013 التي أسقطت حكم الإخوان في مصر، كانت المناقشات الإعلامية دون المستوى المهني. وبالرغم من الهيمنة الحكومية على أغلب الصحف والقنوات والمواقع، إلا أن الشارع انفض من حولها نظرا لغياب المصداقية في ما كان يتم طرحه من أفكار.

ويشير خبراء الإعلام إلى أن المشكلة تأتي من التداخل بين السرد الفني والمعلوماتي والتاريخي، حيث حفل مسلسل "الاختيار 2" بصور حقيقية اعتبرها داعم للتمسك، ورأي آخرون أن توظيفها بدا مغلا ببعض السياقات، واحتفى على معاني إعلامية متناقضة. وأدرت الحكومة أن مواجهة الإرهاب بالسلاح لن تكون كافية، ولا بد من توسيع دائرة الاهتمام بمعركة الفكر والكلمة، وأمام الإخفاقات في المسارين وعدم القدرة على مجاراة الآلة الإعلامية للإخوان والأنظمة الداعمة لهم، لم يكن أمامها من خيار سوى اللجوء إلى الخطاب الدرامي ليحل مكان الإعلامي.

وحقق مسلسل "الاختيار" العام الماضي نجاحات كبيرة في فضح



سجل حافل بانتهاكات الصحافيين